

**فتاوى ابن تيمية ومردودها على المجتمع في الشام ومصر
(661 - 728 هـ / 1263 - 1328 م)**

Ibn Taymiyyah's fatwas and their impact on society in the Levant
and Egypt
(661 - 728 AH / 1263 - 1328 AD)

إعداد

أ.دعاء سعد عبد الغنى الحلاج
باحث دكتوراة فى قسم التاريخ
كلية الآداب-جامعة دمنهور

أ.د. إبراهيم محمد على مرجونة
أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية
قسم التاريخ - كلية الآداب-جامعة دمنهور

**دورية الانسانيات - كلية الآداب - جامعة دمنهور -
العدد (65) - الجزء الثانى - 2025**

فتاوى ابن تيمية ومردودها على المجتمع في الشام ومصر (661 - 728 هـ / 1263 - 1328 م)

أ.د.عبد الله بن عبد الغنى الحلاج
أ.د. إبراهيم محمد علي مرجونة

الملخص

اشتهر شيخ الاسلام ابن تيمية (661-728هـ/1262-1327م) بما قام به من دور علمي كبير في مجال التدريس والإفتاء والتأليف، غير أن دوره السياسي لا يقل أهمية عن دوره الديني والعلمي، ومن أكثر المواقف السياسية الشرعية التي اتخذها ابن تيمية، تأثيراً في الفكر السياسي بعده، موقفه من خروج الحاكم عن الشريعة؛ فلم يؤثر موقفه هذا فقط في الفقهاء والمفكرين السياسيين للتيار الإسلامي، بل وفي أصحاب الفكر السياسي العملي، الذين تحولت نزعتهم الإسلامية إلى نزعة جهادية نتيجة التأثير بابن تيمية، كما أن الفتوى الماردينية بالنص المحرف أصبحت مصدر استمداد لجماعات العنف والاقتتال داخل المجتمع الإسلامي. وهكذا وجدت السلفية الجهادية المناهضة للحكومات العربية ضالّتها المنشودة في فتوى بلدة ماردين، بينما وجدت السلفية المؤيدة للحكومات ضالّتها في فتوى عدم وجوب الخروج على الحاكم، فأصبح ابن تيمية متنازعا عليه بين سلفية موالية للحكام وأخرى مناهضة لهم.

Summary

Ibn Taymiyyah (661-728 AH / 1262-1327 AD) was famous for the major scientific role he played in the field of teaching, fatwas, and writing. However, his political role is no less important than his religious and scientific role, and one of the most influential legal political positions that Ibn Taymiyyah took on thought. The politician after him, his position on the ruler's departure from Sharia law; This position not only influenced the jurists and political thinkers of the Islamic movement, but also those with practical political thought. Those whose Islamic tendency turned into a jihadist tendency as a result of being influenced by Ibn Taymiyyah, and the Mardinite fatwa with the distorted text became a source of support for groups of violence and fighting within the Islamic community. Thus, jihadist Salafism against the Arab governments found its desired goal in the fatwa of the town of Mardin, while pro-government Salafism found its goal in the fatwa not to revolt against the ruler, so Ibn Taymiyyah became a dispute between a Salafism loyal to the rulers and another opposed to them.

الفتاوى السياسية لابن تيمية ومردودها على المجتمع في الشام ومصر.

اشتهر الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية (661-728هـ/1262-1327م) بما قام به من دور علمي كبير فى مجال التدريس والإفتاء والتأليف، غير أن دوره السياسي لا يقل أهمية عن دوره الديني والعلمي، ومن فتاواه السياسية التي لها مردود على المجتمع في الشام ومصر ما يأتي:

أولاً. الفتوى بطاعة الحاكم وعدم الخروج عليه.

أمر ابن تيمية المواطنين بطاعة الحاكم إلا فى معصية الله فلا طاعة له، وأمر بعدم الخروج على الحاكم، مفضلاً الحاكم الظالم ستين عاماً على ليلة واحدة بلا سلطان⁽¹⁾، وأعطى الحاكم صلاحية استخدام القوة لمن يعارضه⁽²⁾، معتبراً الالتزام بطاعته من أعظم العقود التي أمر الله بالوفاء بها⁽³⁾، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة"⁽⁴⁾.

معتبراً الثورة ضد الحاكم شراً يتبعه شر؛ فقال: "كل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير، كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة، وكابن الأشعث الذى خرج على عبد الملك بالعراق، وكأبي مسلم صاحب الدعوة الذى خرج عليهم بخراسان، وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة، وأمثال هؤلاء"⁽⁵⁾، كما دعا عامة الشعب إلى الصبر على ظلم الحكام، وترك قتالهم مستدلاً بآراء أفاضل المسلمين، فقال: "وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج، والقتال فى الفتنة، كما كان عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب

وعلي بن الحسين، وغيرهم ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد، وكما كان الحسن البصري، وغيرهم ينهون عن الخروج فى فتنة ابن الأشعث. ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال فى الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وصاروا يذكرون هذا فى عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم"⁽⁶⁾.

وقد قدم تحليلاً واقعياً ومنطقياً لعدم معارضته حكم المماليك فى عصره أو الدعوة لإسقاط حكمهم وذلك بقوله: "مع أنه والعياذ بالله لو استولى هؤلاء المحاربون لله ورسوله

⁽¹⁾ ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص129

⁽²⁾ ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص23

⁽³⁾ ابن تيمية، الخلافة والملك، ص14، 16

⁽⁴⁾ محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري: باب إمارة العبد والمولى: رقم الحديث (693) (ج1/140)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

⁽⁵⁾ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج4، ص527

⁽⁶⁾ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج4، ص529.

المحادون لله ورسوله المعادون لله ورسوله على أرض الشام ومصر في مثل هذا الوقت لأفضى ذلك إلى زوال دين الإسلام ودروس شرائعه⁽⁷⁾.

والخلاصة أن ابن تيمية يرى أن الأصل في العلاقة بين الحاكم والرعية هو السمع والطاعة ما دام الحاكم يقيم الدين ويحقق العدل، كما حرم الخروج على الحاكم الظالم إذا كانت عواقب هذا الخروج تؤدي إلى فتنة أكبر أو فساد أعظم، لكنه أباح الخروج على الحاكم في حالات استثنائية إذا كان الحاكم يظهر الكفر البواح (الكفر الواضح الذي لا يقبل التأويل) بشرط أن تتوفر القدرة على تغييره بدون ضرر أكبر مستدلاً بقاعدة: "دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة"، وهذا هو سبب امتناع ابن تيمية عن الثورة على المماليك واسقاط دولتهم؛ فقد وجدهم الأقوى والأجدر على إدارة الحياة السياسية والعسكرية، وبهذا يكون قد رجع القوة في الحكم على القوة في الدين، فلولا ممالك مصر والشام لاستغل المغول فرصة انشغال المسلمين، وضعفهم وتشتتهم فاحتلوا أراضيهم.

مردود فتوى طاعة الحاكم وعدم الخروج عليه على المجتمع في الشام ومصر

1. تعزيز الاستقرار السياسي: منع كثيراً من المحاولات العشوائية للخروج على الحكام المماليك الذين كانوا يواجهون تحديات كبرى كالغزو المغولي، وقد حافظت فتواه على وحدة الصف في مواجهة الأعداء الخارجيين، خاصة في معركة شقحب (702هـ).

2. التوازن بين الإصلاح والطاعة: دعا إلى الإصلاح والنصيحة للحاكم من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون إثارة الفتن، وجعل العلماء جزءاً من منظومة التوازن بين السلطة والشعب، حيث كان يُنظر إليه كصوت الأمة.

3. تقليل الفتن الداخلية: حدّ من الفتن والصراعات الداخلية التي كانت قد تؤدي إلى تفكك الدولة الإسلامية في الشام ومصر، وأسهمت فتواه في إبعاد الأمة عن الحروب الأهلية التي قد تعصف بأمنها.

4. دور العلماء في الرقابة الشرعية: أكد أهمية دور العلماء كوسطاء بين الحاكم والمحكوم في تقديم النصيحة والإصلاح بدلاً من الخروج.

وبهذا تكون فتوى ابن تيمية حول الخروج على الحاكم حاسمة في ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حيث مزجت بين الطاعة والعدل والإصلاح، مما أدى إلى استقرار نسبي في المجتمع، خاصة في مواجهة التحديات الكبرى مثل الغزو المغولي.

⁽⁷⁾ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج28 ص531-533

ونلاحظ أن ابن تيمية لم يقف بفكره السياسي بعيداً عن السياق التاريخي للعصر الذي عاش فيه، ولعل هذا من أهم الأسباب التي جعلت فكره يتسم بالواقعية، كما أن استناد فكر ابن تيمية على الكتاب والسنة سما به عن ضحالة الهوى، فخصه بمعرفة تامة للفكر السياسي السابق عليه، ومكنه من التأثير الواضح على الأفكار اللاحقة به⁽⁸⁾.

ومن أكثر المواقف السياسية الشرعية التي اتخذها ابن تيمية، تأثيراً في الفكر السياسي بعده، موقفه من خروج الحاكم عن الشريعة؛ فلم يؤثر موقفه هذا فقط في الفقهاء والمفكرين السياسيين للتيار الإسلامي، بل وفي أصحاب الفكر السياسي العملي، الذين تحولت نزعتهم الإسلامية إلى نزعة جهادية نتيجة التأثير بـابن تيمية⁽⁹⁾.

لكننا لا نستطيع أن نحمل فكر ابن تيمية تلك السلبيات التي تمارسها بعض هذه الجماعات، وخاصة فيما يختص بجواز الخروج على الحاكم؛ لأن هذه الجماعات استعارت المبرر في ذلك من فكر الخوارج، والخوارج فئة خرجت على الإسلام، وحذر منها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ظهورها؛ لأنها استحلّت دماء المسلمين ودماء الصحابة فقتلت علي بن أبي طالب رضي الله عنه⁽¹⁰⁾.

ولقد علمنا من قبل كيف أن ابن تيمية قد حكم بتكفير الخارجين عن الشريعة أو بعض أحكامها، حيث يقول: "ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله، لا بين المسلمين ولا الكفار ولا الكبار ولا الفتيان ولا رماة البندق ولا الجيش ولا الفقراء، ولا غير ذلك إلا بحكم الله ورسوله. ومن ابتغى غير ذلك تناوله قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ المائدة: الآية 50، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ النساء الآية 65

ويجب على المسلمين أن يحكموا الله ورسوله في كل ما شجر بينهم ... ومن حكم بحكم البندق وشرع البندق أو غيره مما يخالف شرع الله ورسوله وحكم الله ورسوله، وهو يعلم ذلك فهو من جنس التتار الذين يقدمون حكم الباسق على حكم الله ورسوله. ومن تعد ذلك فقد قدح في عدالته ودينه⁽¹¹⁾.

⁽⁸⁾ أنور ماجد عشقي "أبي بكر الصديق في فكر ابن تيمية السياسي"، ص 123

⁽⁹⁾ حسن كوناكاتا، "النظرية السياسية عند ابن تيمية" رسالة دكتوراه، ص 221.

⁽¹⁰⁾ أنور ماجد عشقي "أبي بكر الصديق في فكر ابن تيمية السياسي"، ص 124

⁽¹¹⁾ ابن تيمية، "مجموع فتاوى ابن تيمية" ج 35 ص 407، حسن كوناكاتا، "النظرية السياسية عند ابن تيمية" رسالة دكتوراه، ص 225

أما التأثير الأكبر لابن تيمية، من حيث الفعالية الحركية، والمشاركة في تشكيل وعي سياسي متميز، فتمثل أكبر ما تمثل في التيارات الإسلامية ذات الفكر الوسطي المعتدل في العصر الحديث⁽¹²⁾.

ثانياً . فتوى قتال التتار وهم يدعون الإسلام، ويعلمون الشهادتين (وما يتعلق بها من فتاوى) ومردودها على المجتمع في الشام ومصر.

لقد بينت سابقاً أحوال التتار وأنظمتهم لما هاجموا العالم الاسلامي، ولكن حدث لهم تطور- أشرنا إليه عند الحديث عنهم-، وذلك بدخولهم في الإسلام، وإعلان زعيمهم قازان الإسلام، ودخل كثير من التتار الإسلام، ولكن صاحب إسلام هؤلاء التتار عدة أمور مخالفة لما يجب أن يكون عليه المسلم.

أمام هذه الأوضاع والدعاوى، ومع نشوب الحرب بين أهل الشام والتتار وقع الناس في حيرة من هذه المسألة، كيف يقاتلون التتار وهم يدعون الإسلام، ويعلمون الشهادتين؟، ولم تقتصر هذه الحيرة على عامة الناس، بل إن العلماء والفقهاء أيضاً وقعوا في حيرة، واحتاج الأمر إلى وضوح الحكم في هذه المسألة الواقعية، وبيان الحق فيها، حتى يسير الناس وهم على الهدى، فكان ممن انتدب، وندب نفسه لبيانها ابن تيمية، وجاء ذلك على محورين:

محور علمي: فيه بيان لكل هذه الأسئلة مع أجوبتها، وقال في أحد الأجوبة: " نعم، يجب قتال هؤلاء بكتاب الله وسنة رسوله واتفاق أئمة المسلمين، وهذا مبني على أصليين: أحدهما: المعرفة بحالهم.

والثاني: معرفة حكم الله في مثلهم.

فأما الأول: فكل من باشر القوم يعلم حالهم، ومن لم يباشرهم يعلم ذلك بما بلغه من الأخبار المتواترة وأخبار الصادقين، ونحن نذكر جل أمورهم بعد أن نبين الأصل الآخر الذي يختص بمعرفته أهل العلم بالشريعة الإسلامية فنقول: كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وإن تكلمت في الشهادتين، فإذا أقروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا، وإن امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة، وكذلك إن امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق، وكذلك إن امتنعوا عن تحريم الفواحش، أو الزنا، أو الميسر، أو الخمر، أو غير ذلك من محرمات الشريعة، وكذلك إن امتنعوا عن الحكم في الدماء والأموال والأعراض والأبضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة، وكذلك إن امتنعوا عن الأمر

¹² (أنور ماجد عشقي " أبو بكر الصديق في فكر ابن تيمية السياسي " ، ص 125.

بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار إلى أن يسلموا ويؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وكذلك إن أظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة وأئمتها: مثل أن يظهروا الإلحاد في أسماء الله وآياته، أو التكذيب بأسماء الله وصفاته، أو التكذيب بقدرة وقضائه، أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين، أو الطعن في السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم التي توجب الخروج عن شريعة الإسلام، وأمثال هذه الأمور....⁽¹³⁾، ثم ذكر الأدلة من الكتاب والسنة وفعل الصحابة مع المرتدين والخوارج وغيرهم⁽¹⁴⁾، هذا هو المحور الأول.

أما المحور الثاني فهو: المحور العملي، وذلك بالحض على جهاد هؤلاء التتار وإعلان جهادهم، حتى إنه ذهب من الشام إلى مصر ليلتقى بالسلطان ومن حوله من الأمراء والوزراء ليحضهم على جهادهم، وجمع الجيوش لقتالهم⁽¹⁵⁾.

مردود فتاوى ابن تيمية في جهاد التتار على المجتمع في الشام ومصر

سنجد أن فتاوى ابن تيمية بشأن قتال التتار الذين استولوا على عدد من البلاد ووصلوا دمشق، لها أثر بالغ حتى الآن، خاصة على الجماعات الجهادية، وتحديدًا فكرتين مركزيتين، وهما: فتواه بشأن الحكم بالياسق، وفتواه بشأن قتال الطائفة الممتعة؛ فبين عامي (1979م-1981م) دشّن محمد عبد السلام فرج بكتابه "الفريضة الغائبة" الأساس النظري للفكر الجهادي، وقد استعان -لأول مرة- بفتاوى ابن تيمية في قتال التتار وأسقطها على النظام المصري الحاكم، كما استخدم فرج هذه الفتاوى لتكفير الأنظمة القائمة؛ لمجرد حكمها بالقوانين الوضعية، ثم دأب منظرو العنف فيما بعد على إسقاط الوقائع التاريخية والفتاوى على الدول المعاصرة بقطع النظر عن سياقها وشروط حملها على غيرها من الوقائع، وما إذا توفر في الفرع المقيس عليه العلة نفسها التي توفرت في الأصل المقيس؛ فقد ركب فرج على فتوى التتار حكمًا بكفر النظام الحاكم وأن الدار تحولت إلى دار كفر، ومعلوم أن فتوى ابن تيمية بشأن "الحكم بالياسق" ترتبط بسياق تاريخي يتعلق بتطبيق القوانين الوضعية بدلاً من الشريعة الإسلامية.

والمسألة الثانية: الفتوى التي تحدث فيها ابن تيمية عن قتال الطائفة الممتعة عن أداء بعض الواجبات؛ فقد اقتبس فرج من ابن تيمية قوله: "وقد اتفق علماء المسلمين على أن

¹³ (ابن تيمية، مجموع الفتاوى ج28ص510-511).

¹⁴ (ابن تيمية، مجموع الفتاوى ج28ص519-521)..

¹⁵ (ابن تيمية، مجموع الفتاوى ج14ص23-24).

الطائفة إن امتنعت عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المتواترة، فإنه يجب قتالها"⁽¹⁶⁾، وأصل الكلام أن ابن تيمية كان يجيب سؤالاً عن أجناد يمتنعون عن قتال التتار ويقولون: إن فيهم من يخرج مكرهاً معهم، أي: أن السائل يسأله عن واجبات الجند وتورع بعضهم عن قتال التتار الذين قدموا إلى بلاد الشام، ومن جهة أخرى يتحدث ابن تيمية عن الطائفة الممتنعة إذا امتنعت عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المتواترة، ثم يختم بأن هؤلاء "التتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الإسلام من مانعي الزكاة والخارج. وآفة الفكر الجهادي أنه خرج على قانون الفقه بانتقائياته الشديدة، ورَكِب صورة مُحدثة لم تكن في الفقه، فجمع هنا بين مستويين: نظري وعملي، فعلى المستوى النظري أسس فكرة الحاكمية وما نَنَج عنها من تكفير للحكام والأنظمة، ومن أن الاعتقاد واللفظ إذا لم يترجم إلى عمل لا يُعد إيماناً، وبهذا اندرجت كل المعاصي الصادرة عن المسلمين في هذا المعنى، وأن من يفعلها يُقاتل عليها وإن لم يكن يستحلها"⁽¹⁷⁾.

أما على المستوى العملي: فلما كَفَرُوا الحكام والأنظمة، أسقطوا ولايتهم ونَهَضُوا بوظائفهم الثابتة لهم - فقهاء- ومنها واجب تغيير "المنكر" بالقوة، والخروج على الجماعة ومقاتلتها لإعادتها إلى حظيرة الشريعة المهجورة، ومستندهم في ذلك المسألة التي اشتهرت بمسألة "قتال الطائفة الممتنعة" كما سبق.

وقد سلكت جماعات العنف هذا المسلك نفسه من الخطأ في التأويل والخطأ في قياس وقائع الزمن الحاضر على كلام ابن تيمية نفسه في التتار دون تعمق أو تدقيق أو رعاية لنظام الشريعة، ثم جاء قومٌ فحملوا ابن تيمية مسؤولية تلك الجهالات.

وفي العصر الحاضر حدثت خصومةً جديدةً لابن تيمية، يمثلها بعض الأنظمة السياسية والمشايخ الذين يلوذون بها؛ نظراً للنموذج الثوري الذي يقدمه ابن تيمية؛ فقد كان شخصية ثورية بامتياز، ولم يكن عالماً تقليدياً يكتفي بالقراءة والبحث والدرس، بل كانت له مواقف سياسية مشهودة، وشارك بنفسه في الجهاد إلى جانب الجيش في قتال التتار والدفاع عن دمشق، وحين سمع الناس بمقدم التتار وهرب الأعيان وبعض المشايخ، حرّض الناس على الجهاد وكان يطوف بهم على الأسوار يتلو عليهم آيات الجهاد ويشد من عزيمتهم. وداخلياً

16 (ابن تيمية، مجموع الفتاوى (28/ 545).

17 د. معتز الخطيب، أستاذ فلسفة الأخلاق في كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة: هل كان ابن تيمية الأب الروحي للجهاديين؟ مقال على صفحة الجزيرة 2020/6/3 <https://www.ajnet.me/opinions/2020/6/3> بتاريخ: 2020/6/3.

حرص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمنه، وكانت له هيبه وسلطة معنوية كبيرة يهابه فيها الناس والحكام على السواء.

فهذه الشخصية الثورية شكّلت مَعينًا للفكر الجهادي عامةً، خاصة مع ضُمور مثل هذه المواقف في الزمن الحاضر، لكن لا يتحمل ابن تيمية تَبعة استخدام فتاويه من قبل الجهاديين في العقود الماضية؛ لأننا لو مشينا على هذا المنطق فسيجرنا إلى كل الاقتباسات التي وقعت من القرآن الكريم فضلاً عن غيره، كما أن الفاصل التاريخي الذي يمتد لقرون بين فتاوى لابن تيمية وبين تطبيقاتها المعاصرة كافٍ وحده لتحميل كامل المسؤولية لمن يستخدمونها لا له، فالمسؤولية في النهاية هي مسؤولية مُؤَل لا مفتٍ؛ لأننا نعرف أن الفتوى تختلف عن الحكم في أنها واردة على سياق خاص وملابسات خاصة وليست حكماً عاماً، فضلاً عن أن ابن تيمية حاضرٌ في كتابات الإصلاحيين الكبار - أمثال محمد عبده ورشيد رضا - بشكل أقوى مما هو حاضر في كتابات الجهاديين، لكن لو اقتصرنا على حضور ابن تيمية في كتابات الجهاديين (أي: المنتسبين إلى الجهاد) فسنجد أن له حضوراً مميزاً وانتقائياً، مما يجعلنا أمام جوانب متعددة لشخصية ابن تيمية التي تتشكل بحسب توجهات وميول المقتبسين

عنه، فهو مع الجهاديين عنيف، ومع اللامذهبيين لا مذهبي، ومع الإصلاحيين مجتهد خارج على التقليد، ومع ناقد الفيلسفة اليونانية فيلسوف نقدي، ومع فقهاء التيسير على الناس، إمام المفتين؛ فكثير من فتاوى الطلاق والجمع بين الصلوات للمسافر دون تقييد بمدة وغيرها، إنما تجري على مذهبه⁽¹⁸⁾.

ومع ما سبق فإن هذه الفتاوى أثرت على دور العلماء في التوجيه ورفع وعي الناس بخطر ترك الشريعة الإسلامية لصالح القوانين الوضعية، وأكدت على دور العلماء في الإصلاح السياسي والاجتماعي ومحاسبة الحكام والجماعات، مما جعل العلماء شريكاً أساسياً في الحكم، كما أسهمت في تحفيز الحركة الفكرية والشرعية ضد الاستعمار الفكري والقانوني، وأسهمت في تثبيت الهوية الإسلامية، وكان لها تأثير في صياغة خطاب الإصلاح السياسي الداعي للالتزام بالشريعة الإسلامية، وساعدت في الحفاظ على التماسك الديني والسياسي، خصوصاً في مواجهة الطوائف التي رفضت تطبيق الأحكام الشرعية مثل

(18) د. معتز الخطيب، أستاذ فلسفة الأخلاق في كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة: هل كان ابن تيمية الأب الروحي للجهاديين؟ مقال على صفحة الجزيرة 2020/6/3 <https://www.ajnet.me/opinions/2020/6/3> بتاريخ: 2020/6/3.

المغول، ودفعت المسلمين لمقاومة المحتلين والمنافقين الذين سعوا لتغيير هوية المجتمع، وكان لها تأثيرات طويلة الأمد.

ومن فتاوى ابن تيمية التي تخص التتار فتوى مادريين، وهي كما يلي:

ثالثاً- فتوى مادريين ومردودها على المجتمع في الشام ومصر

فتوى مادريين هي فتوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، تُنسب إلى بلدة مادريين، الواقعة تاريخياً في الجزيرة، والواقعة اليوم جنوب تركيا. وقد ولد ابن تيمية سنة 661 هـ / 1263م، وكانت تلك الفترة قد شهدت غزوات عدة من المغول والتتار للأناضول والشام وقد استولى التتار على بلدة حران وهي مسقط رأس ابن تيمية، فخرج هو وأهله من البلدة متجهين صوب دمشق .

كما استولى التتار على بلدة مادريين، وكان أهل مادريين أغلبهم من المسلمين، وكان التتار، بحسب رؤية ابن تيمية، من المعتدين الكفار. فأصبحت مادريين بلدة أغلبها مسلمين ويحكمها غير المسلمين.

وكان فقهاء الإسلام يقسمون البلاد إلى دار إسلام أو دار كفر، وحسب أوضاع مادريين في تلك الفترة، فلم يكن من الواضح في أي صنف هي، فسئل ابن تيمية عن هذه المسألة .

السؤال

سئل رحمه الله عن بلد مادريين هل هي بلد حرب أم بلد سلم؟ وهل يجب على المسلم المقيم بها الهجرة إلى بلاد الإسلام أم لا؟ وإذا وجبت عليه الهجرة ولم يهاجر، وساعد أعداء المسلمين بنفسه أو ماله، هل يأثم في ذلك؟ وهل يأثم من رماه بالنفاق وسبه به أم لا؟

نص الفتوى

فأجاب: "الجواب: الحمد لله. دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في مادريين أو غيرها، وإعانة الخارجين عن شريعة دين الإسلام محرمة، سواء كانوا أهل مادريين، أو غيرهم. والمقيم بها إن كان عاجزاً عن إقامة دينه، وجبت الهجرة عليه، وإلا استحبت ولم تجب. ومساعدتهم لعدو المسلمين بالأنفس والأموال محرمة عليهم، ويجب عليهم الامتناع من ذلك، بأي طريق أمكنهم، من تغيب، أو تعريض، أو مصادقة. فإذا لم يمكن إلا بالهجرة، تعينت. ولا يحل سبهم عموماً ورميهم بالنفاق، بل السب والرمي بالنفاق يقع على الصفات المذكورة في الكتاب والسنة، فيدخل فيها بعض أهل مادريين وغيرهم. وأما كونها دار حرب أو سلم، فهي مركبة: فيها المعنيان، ليست بمنزلة دار السلم التي تجري عليها أحكام الإسلام؛ لكون جندها مسلمين. ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل هي قسم

ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه، ويقاثل [ويعامل] الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه"⁽¹⁹⁾.

وهذه الفتوى دار حولها الكثير من المناقشات⁽²⁰⁾ خاصة حول جملة: "ويقاثل [ويعامل] الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه"، هل نص الفتوى: (ويقاثل)، أم (ويعامل). وبيان ذلك فيما يأتي:

تصحيح نص الفتوى

وقع الاختلاف في كلمة في السطر الأخير منها: (يعامل المسلم فيها بما يستحقه ويعامل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه). فقد تصحفت في بعض المطبوعات إلى: (ويقاثل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه). وقد جاءت الفتوى على الصواب، أولاً: في النسخة المخطوطة الوحيدة الموجودة في المكتبة الظاهرية وهي برقم (2757) في مكتبة الأسد بدمشق. وثانياً: فيما نقله ابن مفلح في الآداب الشرعية⁽²¹⁾، وهو تلميذ ابن تيمية وقريب العهد منه؛ فقد نقلها على الصواب (ويعامل). وثالثاً: نقلت الفتوى في الدرر السنية⁽²²⁾ على الصواب، وكذلك فعل الشيخ رشيد رضا في مجلة "المنار"⁽²³⁾. وأما هذا التصحيح فقد وقع أول ما وقع قبل مائة سنة تقريباً في طبعة الفتاوى التي أخرجها فرج الله الكردي عام 1327هـ ثم تبعه على ذلك الشيخ عبد الرحمن القاسم رحمه الله في مجموع الفتاوى (248/28)، وأصبح هذا النص هو المشهور والمتداول؛ لشهرة طبعة مجموع الفتاوى وتداولها بين طلبة العلم، كما أن ترجمة الفتوى إلى اللغة الإنكليزية والفرنسية اعتمدت على النص المصحف وقد أحدث هذا تشويهاً لصورة الإسلام وبلبلة فكرية لدى بعض الشباب الذين اعتنقوا الإسلام في الغرب.

مردود هذه الفتوى على المجتمع في الشام ومصر

رغم مروم نحو سبعة قرون على إصدار هذه الفتوى، فإنها ما تزال تشكل نقطة حوار وجدال.

وقد أصبحت الفتوى الماردينية بالنص المحرف مصدر استمداد لجماعات العنف والافتتال داخل المجتمع الإسلامي. وهكذا وجدت السلفية الجهادية المناهضة للحكومات العربية ضالّتها المنشودة في فتوى بلدة ماردين، بينما وجدت السلفية المؤيدة للحكومات ضالّتها في

¹⁹ (مجموع الفتاوى (240/28).

²⁰ (في يومي السبت والأحد 1431/4/12-11هـ) الموافق (2010/3/28-27م) عُقد في مدينة ماردين جنوب شرق تركيا مؤتمر بعنوان: (ماردين دار السلام) نظمه المركز العالمي للتجديد والترشيد بلندن بالتعاون مع مؤسسة كاننوس الإسلامية للاستشارات بلندن، وجامعة أرتوكلو بماردين، حضره جمع من العلماء وطلاب العلم والمفكرين من عدد من الدول العربية والإسلامية ناقشوا فيه فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية الشهيرة.

²¹ شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (712 - 763 هـ): الآداب الشرعية والمنح المرعية (212/1)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1419هـ=1999م.

²² علماء نجد الأعلام، تج: عبد الرحمن بن محمد قاسم: الدرر السنية في الأجوبة النجدية: (248/9) ط: 6، 1417هـ/1996م.

²³ محمد رشيد رضا، في: المنار، العدد 2 (ربيع الآخر 1354هـ - تموز/يوليو 1935م).

فتوى عدم وجوب الخروج على الحاكم، فأصبح ابن تيمية متنازعاً عليه بين سلفية موالية للحكام وأخرى مناهضة لهم.

وممن اعتمدها بنصها المصحف وجعلها مصدر استدلال محمد عبدالسلام فرج في كتابه: (الفريضة الغائبة)⁽²⁴⁾ وهو الذي كان دستور الجماعات القتالية. وقد تعقبه في ذلك جمع من العلماء منهم الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر السابق، والشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى في الأزهر -رحمهما الله- في كتاب نقض الفريضة الغائبة⁽²⁵⁾ وقد ناقشوا مضمون الفتوى ولو وقفوا على النص الصحيح لها لكفوا كثيراً من القول. وسبب استمداد القتاليين من هذه الفتوى وجعلها دليلاً لهم أن عبارة (ويقاتل الخارج عن الشريعة). تضمنت أمرين:

الأمر الأول: تشريع القتال للخارج عن الشريعة بصيغة البناء المجهول وبذلك أصبحت هذه الجماعات تدعي أنها هي التي ستقوم بهذا الدور بما فيه قتال الخروج على الدول والمجتمعات الإسلامية. .

ثانياً: لفظة الخارج عن الشريعة لفظة واسعة فإن الخروج عن الشريعة مساحة واسعة تبدأ من صغائر الذنوب وتنتهي إلى كبائر الذنوب الكفرية، وبالتالي أصبحت كل هذه المساحة مساحة للقتال.

وبتصحيح النص يتم تجريد الفتوى من هذا المتمسك للجماعات القتالية، كما أن التفقه في معنى الفتوى يجردها أيضاً، فإن هذه الفتوى أكدت في ضمن ما أكدته حرمة دماء المسلمين، وأغلقت كل أبواب الافتتات على دمائهم وأموالهم وأعراضهم؛ حيث قال ابن تيمية: "دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في ماردين أو غيرها... ولا يحل سبهم عموماً ورميهم بالنفاق".

وقيل: إن بعض التنظيمات الجهادية استخدمت الفتوى الماردينية؛ لتبرير عملياتها، ومن ضمنها اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، كما طوعها الجهاديون في عملياتهم المسلحة، واستند إليها تنظيم "داعش" في عملياته، فنسبت إلى فتاوى ابن تيمية تأسيس نواة الجماعات الجهادية في العصر الحديث؛ لأن حكومات البلاد العربية في نظر المجاهدين دار حرب تحكم بالقوانين الوضعية والدستور وتساند الحكومات غير المسلمة، فتصبح الدماء مستباحة، ويصبح الخروج على الحكام واجباً.

²⁴ (محمد عبدالسلام فرج: (الفريضة الغائبة) (ص 6) دون بيانات على الكتاب .

²⁵ (هدية مجلة الأزهر الشريف: (ص80)، عدد المحرم عام 1414 هـ .

لكن هناك نقد تم توجيهه للجماعات الجهادية التي استندت لهذه الفتوى؛ لأن هذه الفتوى تناقض فتوى أخرى لابن تيمية، يقول فيها: "والصبر على جور الأئمة، أصل من أصول أهل السنة والجماعة"⁽²⁶⁾.

والجدير بالذكر أن هذا القسم الثالث الذي فرّعه ابن تيمية في أحكام الدّور وفرع عليه جواز الإقامة فيها ما دام أهلها متمكنين من إظهار الشريعة، وأن المسلم يعامل فيها بما يستحق ويعامل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه، يمكن الانطلاق منه إلى توصيف البلاد التي يقيم فيها المسلمون إذ ما ثم رقعة في العالم اليوم إلا وللمسلمين فيها وجود وتواجد، وتختلف ظروفهم من بلد إلى بلد فهم في بعض البلاد غير المسلمة يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة ويستطيعون إظهار شعائر دينهم ويمارسون عباداتهم ولا يكرهون ولا يستكروهون على منكر، فيمكن أن توصف هذه البلاد بأنها فضاء سلام، وأنها وإن لم تكن دار إسلام فإنها دار سلام وأمن يأمن فيها المسلمون على دينهم، ويجوز البقاء فيها ما داموا في حال تمكن من إظهار دينهم. كما دفع النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمهاجرين الأولين إلى أرض الحبشة وهي دار كفر، وكان المبرر لذلك؛ كونها دار أمان لهم يأمنون فيها على دينهم؛ لأن بها ملكاً عادلاً لا يظلم الناس عنده، وهذا التقسيم للدور وإن كان مما ابتكره ابن تيمية لكن ما قرره في هذه الفتوى من جواز الإقامة في البلد الذي تغلب عليه الكفار إذا تمكن المسلمون من إقامة دينهم قد شاركه فيه غير واحد من أهل العلم⁽²⁷⁾.

26 (مجموع الفتاوى 248/3. وينظر: رباب كمال، كاتبة مصرية: ابن تيمية والجدل المستمر، <https://hafryat.com/ar/blog>، 27 (من حوار مع د. عبدالوهاب الطريري - يتحدث عن تفاصيل " تحريف" فتوى ابن تيمية عن القتال"، العربية نت، دبي، نشر في 7 مايو 2010 م <https://www.alarabiya.net/articles/2010%2F05%2F07%2F107933>، دار الإفتاء المصرية، فتوى مازدين، تاريخ النشر 2011/9/29 م، <https://www.daralifta.org/ar/ViewFatawaConcept/100>، فتوى مازدين: بين توظيف المتشددین ومراجعات العلماء (1) الإثنين، 04 أيار 2015 م، كتبه أ. د. علي جمعة على صفحته على الفيس بوك.

الخاتمة

وفي نهاية البحث فقد توصل الباحث إلى بعض النتائج التالية:

1. كان ابن تيمية مجاهرًا بآرائه وفتاواه، وإن خالفت الكثيرين، مما جر عليه الكثير من الاعتراضات في حياته وبعد مماته.
2. أغلب فتاوى ابن تيمية مقبولة إن فهمت في سياقها النصي، والتاريخي.
3. اجتزاء الموافقين والمخالفين من كلام ابن تيمية سبب الكثير من الأغلاط.
4. مردود بعض فتاوى ابن تيمية على المجتمع في الشام ومصر كان في عصره، وبعده، وما زال مستمرًا.
5. الجماعات التكفيرية والجهادية أخذت فتاوى ابن تيمية دون النظر إلى سياقها وأسبابها فكفرت المجتمع وقتلته.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- ١- ابن إياس (محمد بن أحمد الحنفى) (ت 930هـ/1523م): بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ج1، ق2، تحقيق، محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م.
- ٢- ابن بطوطة (محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله) (ت 779هـ/1377م): رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج1، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1996م، 226-227.
- ٣- —: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج8، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب مصر، د. ت.
- ٤- ابن حجر (أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن أحمد العسقلاني) (ت 852هـ/1448م): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق، محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر اباد- الهند، ط2، 1972م.
- ٥- ابن خلدون (أبوزيد ولي الدين عبدالرحمن بن محمد الإشبيلي التونسي القاهري المالكي) (ت 808 هـ / 1406م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر المعروف (بتاريخ ابن خلدون)، ج5، تحقيق: أبوصهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، د. ت.
- ٦- ابن عبد الظاهر (محي الدين أبو الفضل عبدالله بن رشيد الدين نشوان السعدى المصري) (ت 692هـ/1292م)، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق، مراد كامل، راجعه، محمد على النجار، الشركة العربية للطباعة والنشر، 1961م.
- ٧- —: الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق، أيمن سيد فؤاد سيد، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1996م.
- ٨- العصامي (عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي) (ت: 1111هـ/ 1699م): سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، ج4، تحقيق:

عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

٩- العمري (أحمد يحيى بن فضل الله القرشي العدوي شهاب الدين) (ت 749هـ/ 1348): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج3، المجمع الثقافي، أبوظبي، 1961م.

١٠- المقرئزي (تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي) (ت 845هـ/ 1441م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

١١- النويري (أحمد بن عبد الوهاب بن محمد عبد الدائم القرشي التميمي البكري، شهاب الدين) (ت 733هـ/ 1332م): نهاية الأرب في فنون الأدب، ج6، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2002م.

ثانيًا: المراجع:

- (١) ابن تيمية ، " مجموع فتاوي ابن تيمية "
- (٢) أنور ماجد عشقي " أبو بكر الصديق في فكر ابن تيمية السياسي "
- (٣) علماء نجد الأعلام، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم: الدرر السنية في الأجوبة النجدية: (ط: 6، 1417هـ/ 1996م).

ثالثًا: الدوريات والرسائل العلمية والمقالات:

- (١) حسن كوناكاتا ، " النظرية السياسية عند ابن تيمية " رسالة دكتوراه
- (٢) رباب كمال، كاتبة مصرية: ابن تيمية والجدل المستمر،
<https://hafryat.com/ar/blog>
- (٣) محمد رشيد رضا، في: المنار، العدد 2 (ربيع الآخر 1354هـ - تموز/ يوليو 1935م).
- (٤) معتز الخطيب، أستاذ فلسفة الأخلاق في كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة: هل كان ابن تيمية الأب الروحي للجهاديين؟ مقال على صفحة الجزيرة
- (٥) هدية مجلة الأزهر الشريف: (ص80)، عدد المحرم عام 1414هـ .